

المورد

مجلة تراثية فصلية



تصدرها وزارة الثقافة والاعلام - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - الجمهورية العراقية
رئيس مجلس الإدارة الدكتور محسن جسيم الموسوي

المجلد الثامن عشر
خريف ١٩٨٩
العدد الثالث

رئيس التحرير طراد الكبيسي

شكريرة التحرير هادي شوكت بنهنام



العلاقة العددية بين ركني الجملة العربية

دراسة

د. محمد ضاري حمادي

جامعة بغداد - كلية الآداب

ويشديء هذا البحث بالوقوف عند العلاقة بين الركنين، وهما اسمان. ففي نحو: «هذا عالم» تحصل المطابقة العددية بينها حتى لو قدم اللاحق على السابق فقيل: «عالم هذا». هنا لا يقع في صحة هذا التركيب خلاف، لكن يقع في توجيهه. هل يعرب وعلمه في هذا التركيب الأخير مبتداً وأن يكون «هذا» فاعلاً سد مسد الخبر؟ المسألة هنا خلافية، إذ منع البصريون هذا الإعراب لأن الجملة لم يسبقها نفي أو استفهام، وأجازة الكوفيون إذ لم يشترطوا ذلك الاشتراط، وفي ذلك قال ابن مالك: ^١

أول مبتداً، والثاني فاعل اغنى في «أسارذان».

وقس، وكاستفهام النفي وقد يجوز نحو: «فاتر أولو الرشد»

هذا إذا كان ذلك الثاني مفرداً (هذا)، حيث جاز التقديم والتأخير، وجاز الإعرابان معاً، على المنهج البصري من جانب وعلى المنهج الكوفي من جانب آخر، بمقتضى ما تقدم. فإن كان ذلك الثاني مثني (هذان) أو جمعاً (هؤلاء)، فإنه لا يجوز التركيب بين الركنين إلا على أساس واحد هو: الوصف والمرفوع؛ فيقال: «عالم هذان؟» «عالم هؤلاء؟» بالأشراط البصري، ويقال: «عالم هذان». «عالم هؤلاء» بالتجويز الكوفي. وواضح في هذا الاتجاه التركيبي غياب المطابقة العددية بين الركنين. فإذا أراد المتكلم أن ينحو إلى المطابقة هنا فقال: «أهالمان هذان؟»

الجملة هي الأساس الذي ينهض عليه صرح النحو، والمحور الذي تدور عليه أبحاثه وقوانينه. وتقوم الجملة العربية على ركنين اثنين: المسند والمسند إليه^٢. ولكل من هذين الركنين أحوال وأوضاع منها ما يخصه وحده من دون الآخر، ومنها ما يحدد ارتباطه بالآخر وتأثره به وتأثيره فيه، وصولاً إلى إحكام العلاقة بينها لتأليف التركيب المبتنى وهو الجملة التي تطابق مقتضى الحال وتجري على السنن الأصلية. والذي يقتضيه النظر العقلي أن العلاقة بين الركنين يلزم أن تكون على التطابق بينهما لا على التخالف، وأن أحدهما إنما هو وصف للآخر، وأن الآخر موصوف لا محالة، وأن الصلة بين الصفة وموصوفها صلة مطابقة لا مخالفة. فكيف يمبر واقع اللغة العربية عن هذا الأمر؟ وما مبلغ ظهور العلامات اللفظية الدالة على المطابقة المعنوية المقصودة في الجملة العربية؟ وكيف تتلون الالفاظ على وفق الطبيعة اللغوية بما يحقق البناء اللفظي المثين للجملة العربية؟ ذلك ما دخل هذا البحث ميدانه، متتباً هذه الظاهرة الضاربة في أبواب النحو المتسعة، المتناثرة مادتها في المظان المختلفة، وهييتني رسم الصورة الشاملة لهذا الأمر الحيوي، وما جرى فيه من نظر نحوي عبر الزمن يتفق في بعض، ويفترق في بعض، على حسب ما يبدو من قوة التركيب النحوي أو ضعفه، مما يدعو إلى إجازته أو إيجابه أو منعه.

أعمالون هؤلاء؟ (أو: عالمان هذان . عالمان هؤلاء) فإن في ذلك كلاماً آخر . حيث سيكون الأعراب الأولى هو : الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر ، وإلا فإن عدّ الوصف هنا (وهو عالمان ، عالون) مبتدأ وما بعده مرفوعاً على أنه ساد مسد الخبر . . . سينقل المتكلم الى تلك اللهجة المحدودة التي سماها سيويه ولغة أكلوني البراغيث^(١) وسماها ابن مالك «لغة يتعاقبون»^(٢)

ولئن كان غياب المطابقة العددية بين الركنين في قولهم :
 عالم هذان ؟ عالم هؤلاء . . . هو السبب الذي أدى إلى اعتماد
 أعراب «الوصف والمرفوع» وإبعاد أعراب «المبتدأ والخبر» ، لقد
 كان في رحاب العربية في غير هذا الموقع ما يميز أن يكون المبتدأ
 واحداً وأن يكون خبره متعدداً وعلى هذا النحو : صالح معلم
 ماهر ، صالح معلم شاعر ، صالح نحيف سمين ، صالح معلم
 وشاعر . . . حيث الخبر دال على التثنية ، وعلى هذا النحو :
 صالح معلم ماهر بارع ، صالح معلم شاعر مؤرخ ، صالح معلم
 وشاعر ومؤرخ . . . حيث الخبر دال على ما زاد على التثنية وربما
 رأى بعضهم أو مال إلى القول بأن نحو : «عالم هذان ؟» أو
 «عالم هؤلاء ؟» هي على غير النهج التركيبي الذي جاءت عليه
 الأمثلة المذكورة آنفاً من قبل أن لفظه «عالم» مفردة وأن ما جاء
 بعدها متعدد فلم يصلح التركيب بينها لتأليف المبتدأ والخبر لا
 على هذه الصورة : «عالم هذان ؟» ، «عالم هؤلاء ؟» ولا على
 الصورة الأصل : «هذان عالم ؟» ، «هؤلاء عالم ؟» في حين أن
 التركيب في الأمثلة المسوقة سالفاً إنما وقع بين المبتدأ المفرد ، والخبر
 المفرد كذلك ثم تلاءم خبر ثانٍ ، فخير ثالث . . .

وهذا حتى من جهة الشكل أو اللفظ لا من جهة المضمون أو
 الدلالة ذلك أن القضيتين تلتقيان على أمر واحد ألا وهو الابتداء
 بالمفرد والأخبار بالمتعدد . وأما اختلافها الذي أدى إلى امتناع
 إحداها وجواز الأخرى فمكته طبيعة الجملة ومقاصد المتكلم فإن
 ذلك هو الذي يحدد متى يصح النطق بطريقة المطابقة ومتى يصح
 النطق بطريقة المخالفة . وعلى ذلك نستطيع أن نفهم لماذا يمتنع في
 العربية أن يقال : «هذان عالم» في وقت تسير العربية في أعلى
 نصوصها على أن يقال : «كلاهما عالم»^(٣) قال تعالى : «كلنا
 الجنتين أتت أكلها ولم تظلم منه شيئاً»^(٤) ، فلقد وقع الخبر عن
 «كلنا» بصيغة «أتت» لإفرادية وما أستبعها من الضمير في
 «أكلها» و«تظلم» . وكذلك الأمر في حالة الجمع ، فإنه إن امتنع

أن يقال : «هؤلاء عالم» كان سليماً بليغاً أن يقال : «كلكم عالم» .
 قال تعالى : «وكلهم آتية يوم القيامة فرداً»^(٥) ومنه الحديث النبوي
 المعروف : «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»^(٦) .

ونقف هنا ننظر في امتناع «هؤلاء عالم» وجواز «كلهم عالم»
 لنقول : إن المراد هو الفصيل ، وإن الدليل على ذلك هو الامتناع
 في حال ، والجواز في حال ، مع أن «هؤلاء» جمع و«كلهم» جمع
 كذلك ، إذ إن هذا اللفظ (وهو : «كل») اسم يجمع الأجزاء ،
 وهو من حيث اللفظ واحد ومن حيث المعنى جمع^(٧) واستمراراً في
 هذا الاتجاه من البحث أننا لو اتخذنا الركن الأول مفرداً ، والركن
 الثاني متعدداً (مثنى أو جمعاً) لوجدنا العربية تفتح أبوابها مشرعة
 لهذا اللون من الكلام الذي يتردد في نصوصها الفصيحة المعبرة في
 بيان رفيع جاء في الحديث الشريف :

«العلم علمان ، فعلم في القلب ، فذلك العلم النافع ، وعلم
 على اللسان فذلك حجة على ابن آدم»^(٨) فالكلمة (علمان) هي
 على حدّ المثنى في العربية ، وقد جاءت خبراً عن كلمة (العلم)
 وهي على حدّ المفرد فيها . فلماذا وقع التألف بين المفردتين على
 هذا النحو من العلاقة عددياً؟ إن طبيعة اللفظ ، وقبول المبتدأ
 (المفرد) للتعهد والتجزئة ، مسوغ كافٍ لذلك التألف الذي قام
 على الإخبار بالمتعدد فعلاً (علمان) عليها هو قابل للتعهد أو التجزئة
 (العلم) . وقد يكون الإخبار بالمتعدد في حالة الجمع كذلك بعد
 أن رأينا في حالة المثنى . قال تعالى : «إنا خلقنا الإنسان من نطفة
 أمشاج نبتليه»^(٩) فكلمة «أمشاج» جمع «مشيج»^(١٠) وجاءت هنا
 نعتاً لكلمة «نطفة» وهي مفرد . وما كان نعتاً يمكن أن يكون خبراً
 فيقال : «النطفة أمشاج» فيتم الإخبار عن المفرد (النطفة) بالمتعدد
 (أمشاج) وهو جمع .

إن امتناع أن يقال : «هذان عالم» و«هؤلاء عالم» لا يمثل في
 العربية حالة شاملة يمتنع فيها أن يتعدد الأول وأن يتفرد الثاني .
 وليس المثال المسوق فيها مضي من هذا البحث - وهو : «كلاهما
 عالم» أو المثال الآخر : «كلهم عالم» - بالصورة الفريدة على صحة
 ذلك التأليف . بل تحفل العربية الغنية بأنماط من التركيب الجاري
 على ذلك السنن الخاص . ولعل في مقدمة تلك الأنماط ما نراه في
 أشهر صور أسلوب التفضيل ، الأسلوب الذائع :

قال تعالى :
 «وهو أعلم بمن اهتدى»^(١١) (المفرد)

- وأتبعها أكبر من نفعها^(١٧) (المتنى)

- أولئك أعظم درجة^(١٨) (الجمع)

قاسم التفضيل هو الركن الثاني، وهو ثابت عندياً مهما تغير الركن الأول عددياً^(١٩). ولا يخص اسم التفضيل بهذا من دون غيره، فإن المقاصد هي التي تعين المسالك، وإن المسالك مرشدة إلى المقاصد لا محالة، وإن مثل ما نحن فيه من السلوك اللغوي واقع في أحوال عامة غير التي نحن بصددنا، كأن يقال: «الكتاب كتزه» (المفرد)، «الكتابان كتزه» (المتنى)، «الكتب كتزه» (الجمع)، وكأن يجبر عن المبتدأ بالمصدر فيقال: «الكتاب علم» (المفرد)، «الكتابان علم» (المتنى)، «الكتب علم» (الجمع) . . . وكل هذا إنما ينضم إلى ما سبقت إليه الإشارة في «كل» و«كلا» و«كلتا»، فإن ذلك كله ما قام إلا على وفق مبدأ لغوي دقيق هو اعتماد الدلالة ووصولها إلى المخاطب. وهو مبدأ يرى هذا البحث في هدية مالا حصر له من الأمثلة النحوية القائمة على مختلف الأحوال العددية في التركيب، سواء أثبت الركن الأول - فقيل: «الكتاب جزؤه» (المفرد)، «الكتاب جزآن» (المتنى)، «الكتاب أجزاء» (الجمع) - أم ثبت الركن الثاني على وضعه العددي، تاركاً الركن الأول هو الذي يتغير.

كأن يقال: «الفصلان باب واحد»، و«الجزآن كتاب واحد» (المتنى) ويقال: «المسائل فصل واحد»، و«الأبواب جزء واحد» (الجمع)^(٢٠) ولو نظرنا في النعت السببي في هذا المجال لوجدنا الصورة شائعة ماثلة | ذلك أننا حين نقول: «هذا رجل كريم أخوه»، «هذان رجلان كريم أخوهما»، «هؤلاء رجال كريم أخوهم» . . . أو نقول: «هذا رجل كريم أخواه (أو إخوته)»، «هذان رجلان كريم أخوهما (أو إخوتهما) هؤلاء رجال كريم أخوهم (أو: إخوتهم)» . . . فإن لفظ «كريم» - النعت السببي - باق ثابت لم ينل أي تبدل في هذه الصور المختلفة المتباعدة في دلالاتها. فإذا حولنا هذا النعت إلى «خبر» (ركن) صح الكلام أولاً، وصح بما أراد هذا البحث الوقوف عنده والاستدلال عليه من تعدد في ركن وتفرد في آخر، فيقال «الرجلان كريم أخوهما»، «الرجال كريم أخوهم» . . .

لما شأنها الخاص في هذا المجال. ومن ذلك لفظ «صديق» - مثلاً - فإنه يقال: «هذا صديق»، «هذان صديق»، «هؤلاء صديق»، ومن ذلك المصادر التي تؤول بالمشتق في قولهم: «هذا عدل»، «هذان عدل»، «هؤلاء عدل». وفي هذه وتلك يجوز تقديم الخبر فيقال: «صديق هذا»، «صديق هذان»، «صديق هؤلاء»، «عدل هذا»، «عدل هذان»، «عدل هؤلاء». على أن الخلاف النحوي هنا ليس في صحة هذا اللون من التركيب الذي تقدم فيه أحد ركنيه على الآخر، لكنه في توجيه هذا التركيب، حيث أعرب البصريون أمثال «صديق» و«عدل» خبراً مقدماً، في حين أعرب الكوفيون ذلك مبتدأ وأن ما بعده مرفوع سدّ سدّ الخبر^(٢١)

إن ثبات أحد الركنين (صديق، عدل) على صورته مهما تغير الركن الثاني عددياً ليقودنا إلى تلك الحالة التي امتدّ نظر هذا البحث إليها حين رأى وحدة الفكرة قائمة بوجودها، أعني تلك الأسماء التي لا تتغير بتغير مدلولها العددي نحو: «من»، «ما»، «أى»، «مد»، «منذ»، «منذ»، «من هذان»، «من هذان؟»، «من هؤلاء؟» - «هذا من اجتهد»، «هذان من اجتهدا»، «هؤلاء من اجتهدوا» . . . ويقال: «ما هذان؟»، «ما هذان؟»، «هذا ما وقع»، «هذان ما وقع» . . . ويقال: «أى عالم هذا؟»، «أى عالين هذان؟»، «أى علماء هؤلاء؟» - «المختار أى هو مبدع»، «المختاران أى هما مبدعان»، «المختارون أى هم مبدعون» . . . وما يصلح للوصول أيضاً - غير: من، ما، أى - «ذو» الطائفة، و«ذا» الوصلية، و«أل» الوصلية كذلك، فيقال: «هذا ذو اجتهد»، «هذان ذو اجتهدا»، «هؤلاء ذو اجتهدوا» . . . ويقال: «من ذا اجتهد؟»، «من ذا اجتهدا؟»، «من ذا اجتهدوا؟» ويقال «هذا القسارى»، «هذان القساران؟» و«هؤلاء القراء» . . . لكن «أل» هنا لا تعد هي الركن بل واقعة فيه وجزء منه^(٢٢). أما «مد» و«منذ» فهما يشغلان في أحوال كثيرة موقع المبتدأ أو موقع الخبر إذا جاء ما بعدهما على الرفع نحو: ما رأيته منذ شهران، ما رأيته منذ أشهر، ما رأيته منذ شهران، ما رأيته منذ أشهر . . . وفي ذلك ما يربط هذه الصور بالصورة العامة التي يدور الحديث عنها في هذا الموضع من البحث.^(٢٣)

لقد كان ما تقدم في هذا البحث معالجة لجهة من جهاته، وزاوية من زواياه، وليس لأوضاحه جميعاً ذلك أن ما دار من الكلام إنما كان على التركيب النحوي الذي يكون ركنه اسمين

وفي العربية أوصاف تطلق على المفرد والمتنى والجمع بلفظ واحد فإذا دخلت تلك اللفاظ أركاناً في التراكيب النحوية كان

سواء أكانا على الأصل في تقديم أحدهما على الآخر أم على خلافه. وعلى هذا يتجه البحث الآن شطر حالة أخرى هي التي يكون الركن الأول فيها فعلاً ويكون الثاني اسماً وتلك حالة ذات وجهين: وجه شهير ووجه محدود. أما الشهير فالمائل في اللغة العالية التي تحمل الفعل ثابتاً مهما تغير ما بعده عددياً، فيقال: «علم الرجل»، «علم الرجلان»، «علم الرجال»، ويقال: «كان الرجل عالماً»، «كان الرجلان عالماً»، «كان الرجال علماء». . . . ويقال في المبني للمجهول: «قرئ الكتاب»، «قرئ الكتابان»، «قرئت الكتب». . . فالفعل ثابت وهو الركن الأول وما بعده متعدد وهو الركن الثاني. ولا يختلف الحال هنا في شيء إذا ما كان التعدد بالتضيق كأن يحذف «الرجلان» أو «الرجال»، وتذكر الأسماء: «سعيد ومحمود» (المثنى)، «سعيد ومحمود وصالح» (الجمع) فيقال: «علم سعيد ومحمود»، «علم سعيد ومحمود وصالح» فتلك هي اللغة المشهورة. أما اللغة المحدودة فهي التي يتطابق فيها الركنان الأول والثاني فيقال: «علم الرجلان»، «علموا الرجال»، «علمن النساء» وقد نسبت هذه اللغة إلى طيء نارة، وإلى أردشنة نارة أخرى، وقيل كذلك إنها لغة بني الحارث بن كعب. وهي التي جاءت بها الشواهد الموثقة من عصور الفصاحة. وكان توجيه النحاة لهذه اللغة على صور عدة: فرأت جماعة منهم أن ما لحق الفعل من الألف والواو والنون إنما هو علامات عديدة للثنية أو الجمع بنوعيه (المذكر والمؤنث)، ولا تعد تلك العلامات ضمائر؛ وعلى هذا يكون الاسم الظاهر هو المرفوع بالفعل. ورأت جماعة أخرى أن الألف والواو والنون ضمائر وقعت موقع المرفوع بالفعل، وأن الاسم الظاهر يدل من المضمر. ثم رأت جماعة ثالثة أن الفعل وما لحق به من الألف والواو والنون جملة خبرية متقدمة مبتدؤها الاسم الظاهر المؤخر^(٣١). والذي يعني هنا أن هذا النمط من التركيب موجود في العربية، وأن الخلاف النحوي كان في توجيهه لا في وجوده وأنه لا يوصف بالنسبة أو القلة من حيث وروده في كلام العرب. قال ابن عقيل معقياً على هذه اللغة: «إن مثل هذا التركيب إنما يكون قليلاً إذا جعلت الفعل مستنداً إلى الظاهر الذي بعده، وأما إذا جعلته مستنداً إلى المتصل به - من الألف، والواو، والنون - وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلاً من الضمير فلا يكون ذلك قليلاً.»^(٣٢)

وقد يتعدد الركن الأول في هذا الأسلوب بطريقة أخرى غير طريقة اتصاله بالألف أو الواو أو النون، بل بطريقة التكرار

اللفظي (التوكيد) نحو «علم علم الرجل»، «علم علم الرجلان»، «علم علم الرجال» وعندما يعد الفعل الثاني بلا فاعل؛ إذ هو لا يعدو أن يكون مجرد لفظة مكررة، لا تختلف في تكرارها عن أي لفظة أخرى يراد لها أن تتكرر كما لو كررنا هنا الركن الثاني فقيل: «علم الرجلان الرجلان»، «علم الرجال الرجال»، وكما لو كرر التركيب برمته فقيل: «علم الرجلان، علم الرجلان»، «علم الرجال، علم الرجال»، «علم الرجال، علم الرجال»، «علم الرجال، علم الرجال»، وما قيل هنا عن التعدد اللفظي - إن في الركن الأول أو الثاني أو التركيب برمته - يقال عن التعدد اللفظي في تلك الحالات نفسها إذا كان التركيب على لغة «يتعاقبون» لغة المطابقة بين الركنين؛ حيث يقال: «علموا الرجلان»، «علموا الرجلان الرجلان»، «علموا الرجلان، علموا الرجلان» . . .

وتضم العبارات العربية الفصيحة حالة من تعدد الركن الأول في هذا النمط من الكلام، غير ما تقدم من حالات، تلك هي حالة «التنازع» ذلك أن الفعل في هذا التركيب يتعدد، وإن كانت الدلالات مختلفة، فإنه عددياً ليس بالفعل الواحد كقولهم: «علم، واجتهد، الرجل» ومن هنا كان الخلاف النحوي في توجيه هذا الأسلوب: حيث الفعل متعدد والفاعل واحد. . . حتى في قولنا: «علم، واجتهد، الرجلان»، «علم واجتهد، الرجال». . . فإن الفاعل غير متعدد تعدداً يناسب الفعلين بل هو متعدد تعدداً خاصاً بذاته. وعلى هذا رجح الكوفيون أعمال الفعل الأول في المعمول وذلك لتصدره الكلام، على حين أحمل البصريون الثاني ترجيحاً وذلك لقربه من المعمول، من دون أن ينسب الفريقان تقدير الضمير المناسب للعامل المهمل^(٣٣).

لقد بقي أمام هذا البحث أن ينظر في الموضوع من جهة التركيبية الثالثة (بعد أن عرض له من جهتي الصورتين: الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم) تلك هي الاسم مع الفعل. وهي جهة تختلف اختلافاً جوهرياً عن تينك الجهتين السالفتين في هذه الدراسة. ذلك أن الجهتين المذكورتين تتجانس مالا يحصى من الجمل البسيطة المؤلفة من ركنين لا غير؛ نحو:

- «الرجل عالم، الاسم مع الاسم.

- «علم الرجل، الفعل مع الاسم.

فكل ركن هنا ليس بجملة ولا بشبه جملة، بل هو كلمة مفردة سواء أكانت فعلاً «علم» أم اسماً (الرجل)، (عالم)، وسواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً أم أمراً، وسواء أكان الاسم جامداً أم مشتقاً. . .

أما الصورة الجديدة (ومثالها: الرجل علم) فالامر مختلف فيها، ذلك أنها تتج مالا حصر له من الجمل المركبة التي يتألف ركنها الثاني من جملة بسيطة مؤلفة من ركنين. وقد عرض ابن هشام لهذا حين قال: «الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم. والصغرى: هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين.»^(١)

ومن المقرر أن المطابقة العددية حاصلة في الجملة المركبة (التي سماها ابن هشام الكبرى) فيقال: «الرجل علم»، «الرجلان علما»، «الرجال علموا»، «النساء علمن». هذا إذا كان الفاعل في الجملة الصغرى [(علم)، (علما)، (علموا)]، (علمن) [[عائداً على الاسم السابق. أما إذا لم يكن عائداً على ذلك الاسم نحو: «الرجل علم أخوه (أو: أخواه)، أو إخوته)»... وكذلك سائر الأمثلة الأخرى؛ فإن الجملة الصغرى هنا جملة فعلية (من الصورة الثانية) وهي تخضع لقوانين الجملة الفعلية التي مضى الكلام عليها في هذا البحث، على أن تعود تلك الجملة الصغرى على المبتدأ.

وإن بما يلحظه هذا البحث في الصورة الثالثة (الاسم مع الفعل) أمراً لا يجري على النسق العام لهذه الصورة. فلو قيل: «هؤلاء علموا» لوجب ظهور الضمير في الجملة الخبرية هنا وهو ضمير الوار العائد على المبتدأ (هؤلاء). بيد أننا في باب المدح أو الذم لا تطبق القاعدة تلك؛ فلا يقال مثلاً: «هؤلاء نعموا طلاباً» بل يقال: «هؤلاء نعم طلاباً.» حيث الفاعل ضمير مستتر يعود على الركن الأول في هذه الجملة، واستتاره واجب كاستتاره في باب التعجب حين يقال مثلاً: «ما أجمل الصديق!» جاء في «الكتاب»: «(١) وأعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في «نعم». لا تقول: (نعموا رجلاً)؛ يكتبون بالذي يفتره. فالطابقة العددية حاصلة في المعنى والتقدير، غير حاصلة في اللفظ وما يقتضيه من دليل مرشد إلى التعدد المراد. ولكن هذه الصورة طارئة في الحقيقة؛ ذلك أن هذا الباب (باب المدح والذم) يشهد على قياسية تحويل الأفعال الثلاثية - التي تستوفي شروط التحويل^(٢) إلى الأفادة منها على النحو الذي يفيد «نعم» و«بش» في تأدية المعاني المطلوبة. ويكون هذا

بجعل الفعل الثلاثي على وزن «فعل» نحو: «وتق» من: «وتق». فإن شاء المتكلم ذلك قال: «هؤلاء وثق طلاباً» على المنهج التركيبي للفعلين «نعم» و«بش»... لكن المتكلم آنذاك لن يكون ملزماً بهذه الصورة بل له أن يطبق القاعدة العامة التي توجب الرباط الظاهر في مثل هذه الحال فيقول: «هؤلاء وثقوا طلاباً.» وهكذا نجد أن الفعل الثلاثي المحول إلى المدح أو الذم يشغل الموقع الذي يشغله «نعم» أو «بش» ويؤدي المؤدى نفسه، ولكن إظهار الضمير الذي يحقق المطابقة العددية بين ركني الجملة أمر امتنع مع «نعم» و«بش» وجاز مع غيرها من ذلك النوع من الأفعال الثلاثية المحولة إلى هذا الباب

إن هذا البحث، وقد انتهى به استقراؤه هذا المنتهى، قد وجد أن للعربية خط سيرها العميق الذي يعتمد على الدلالة في إطلاق الألفاظ المعبرة، وأن الألفاظ وحدها لا تنهض بعين البيان عن المراد؛ بل تؤدي تلك الوظيفة بالتضافر مع إشعاع الدلالة نفسها وما تفيض به على الألفاظ المنقولة إلى المخاطب...

إن الأصل هو أن الألفاظ رموز للدلالات، وأنها قوالب لها وعلامات عليها جاء في الكتاب: «وتقول: قد جربتك فكنت أنت أنت فانت الأولى مبتدأة والثانية مبنية عليها.»^(٣) فتقوله أنت أنت «رمز دال على المراد وهو الذات». ولكن هذه الدلالة لا تنتهي عند هذا الحد بل تتسع لتشمل «الوصف» الزائد على «الذات». وهذا ما جاءت به تكملة النص السابق: «كانك قلت: فوجدتك وجهك طليق. والمعنى أنك أردت أن تقول: فوجدتك أنت الذي أعرف.»^(٤) وهكذا فإن الضمير «أنت» ما عاد يدل على «الذات» وحدها، بل عليها وعلى معنى آخر هو «وصفها» بما يناسبها. ذلك أن جريان الألفاظ أقوى من أن يحد، وأن واقع اللغة لا يلتزم المطابقة الكاملة بين اللفظ، وهو الرمز، والمعنى الذي وضع ذلك اللفظ له. وسر هذا الأمر (الذي لمسنا مظاهره الواسعة في العلاقة العددية بين ركني الجملة العربية فيما مضى من هذا البحث) أن الألفاظ هيكل، وأن المعاني أرواح، وأن لا مناص من أن ينير الروح الهيكل وأن يوجهها!

الهوامش والمصادر

- تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً كان أو جملة، وعليه لهذا التركيب إعراب آخر.
(٣) شرح ابن عثيمين [مخ]: محمد يحيى الدين عبد الحميد. دار الفكر ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م / ١ / ١٨٨.
(٤) الكتاب ٣ / ٢٠٩.

- (١) ينظر إلى الكتاب [مخ]: عبد السلام محمد مارون. القاهرة ١٣٨٥ هـ / ١ / ٢٣٢، ٧٨ / ٢.
(٢) من المسائل الخلافية التي أوردها أبو البركات الاتباري في كتابه الانصاف [مخ]: محمد يحيى الدين عبد الحميد. القاهرة ١٣٨٠ هـ / ١ / ٦٥. أن الكوفيين لا يميزون

- القاهرة ١٣٩٣ هـ، والجني الداني للمراي [تحف: طه حسن - جامعة الموصل
١٣٩٦ هـ] ...

(٢٢) ينظر في تفصيلات دال، الموصولة الى: ارتشاك الضرب من لسان العرب
لاي حيان الانطوني [تحف: د. مصطفى النحاس - القاهرة ١٤٠٤ هـ] ١ / ١ - ٥٣١ -
لها بعدها.

(٢٣) قد يقع التعدد في الركنين معاً، ولكنه يختلف في أحدهما عن الآخر. قال
تعالى [المج ١٩]: «هذان خصمان اختصموا، فلنا أجزر بجملة، و اختصموا،
النتية - والنمت يصلح ان يكون خبراً - قيل: «هذان اختصموا»، و الحصان
اختصموا». وهنا يفتقر الحضم بالجماعة. وجهه في الكتاب ١ / ٨٧: والناس
رجلان: رجل مكرم ورجل مهان، ونظيره أن يقال مثلاً: «العلوم صنفان: نظري
وعلمي».

(٢٤) ينظر في هذه اللغة (وهي المسماة لغة أكلوني البراهيت او لغة يتمايون) الى:
- الكتاب ١ / ١٩، ٢ / ٤٠، ٣ / ٢٠٩.

- مشكل (مراب القرآن لشمس الدين) [تحف: حاتم الضامن] طبعة وزارة الاعلام
١٩٧٥، ٢٣٤، ٤٧٧.

- لغة اللغة للنعالي [القاهرة - مطبعة الاستقامة - د. ت. ٤٨٨].

- الجني الداني ١٩٨.

- البيان في ارباب غريب القرآن لايب البركات الاباري [تحف: د. طه عبد الحميد
طه - القاهرة (دار الكتاب العربي) ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م] ٢ / ١٥٨.

- المروض الاثف للسهبلى [القاهرة (دار التنوير) ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م] ٢ / ٤٠٦.

- شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك [تحف: د. طه حسن - طبعة وزارة
الاقوال والشؤون الدينية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م] ٢٤٧.

- معني اليب لابن هشام [تحف: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله يروت (دار
الفكر) ١٩٦٩ م] ٤٠٤.

(٢٥) شرح ابن عقيل ٢ / ٨٥.

(٢٦) جاء في الكتاب [٢ / ٣٦٠]: «وهل هذا الخلد تقول: قد جرّبت فكننت
كنت، إذا كررما توكيداً...» ومن شواهد ذلك:

لك الله صلى فاكما لك الله لك الله

ينظر الى مع الهوامع للسيوطي [القاهرة - مطبعة الاستقامة ١٣٢٧ هـ] ٢ / ١٢٥.

(٢٧) ينظر الى الانصاف ١ / ٨٣ - لها بعدها، والقوائد الضيائية لنور الدين الجاني
[تحف: د. أسامة طه الرفاعي - طبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ١٤٠٣ هـ /
١٩٨٣ م] ١ / ٢٦٥ - لها بعدها.

(٢٨) معني اليب ٤٢٤.

(٢٩) ٢ / ١٧٩. وينظر الى شرح جمل الزجاني لابن صفور الاشيلي [تحف: د.
صاحب ابو جناح - طبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م]

١ / ٦٠٦. وقد نقل هنا حكاية الاخفش في ورود دنما، و دنموا، وقلة
إطمننتك الى ذلك. وكللك روى صاحب الانصاف [١ / ١٠٤] أن الكسائي حكى

ذلك. ومهما يكن من أمر فإن مثل فلك المورد إذا وقع لئلا هو منحصر في دائرة
القلة والنورة.

(٣٠) قال الاشموني [شرح الاشموني ٣ / ٣٩]: «[لما يصاغ قمل من التلامي
للفصد المدح او اللوم بشرط أن يكون صالحاً للتعب من مضمنا معناه...»

(٣١) الكتاب ٢ / ٣٥٩.

(٥) إشارة الى الحديث الشريف: «يتمايون ليكم ملائكة بالليل...» ينظر الى:
صحيح البخاري [طبعة الباب الخليلي ١٣٧٨ هـ لكتاب فتح الباري لابن حجر
المسطلاني] ٢ / ١٧٣ - ١٧٤. والى صحيح مسلم [مطبعة محمد علي صحيح بالقاهرة

١٣٨٠ هـ] ٢ / ١١٣. وينظر في التسمية عند ابن مالك الى خزنة الادب [تحف:
عبد السلام محمد هارون - دار الكتاب العربي ١٣٨٧ هـ] ١ / ١٣.

(٦) قال مالك بن الربيع [المتخبط من أدب العرب: د. طه حسين وآخرون.
يولاق ١٩٣٧ م] ٧٧:

وهو كبيرتي السلطين كلامها
علي شفيق تاصح لو هبتيا

(٧) الكهف ٣٣.

(٨) مريم ٩٥.

(٩) للمعجم المقهرس لالفاظ الحديث النبوي: فنسك وآخرون [لندن ١٩٣٦ م] ٢ /
٢٧٣.

(١٠) ينظر في لسان العرب، في مادة «ك ل ل»، وفي مادة (ك ل ل).

(١١) مختار الاحاديث النبوية لاحد الهاشمي [القاهرة - مطبعة الاستقامة - د. ت.
١٠٠، وفيه: «علم في القلب»، وزيادة الغناء (علم) في المعجم المقهرس لالفاظ
الحديث النبوي ٤ / ٣٣٠.

(١٢) الانسان ٢.

(١٣) ينظر في الصحاح، و لسان، و و النج، و في مادة (م ش ج). وان هناك
لكات اخرى في المفرد من أمشاج هي: شنج، شنج، شنج.

(١٤) النجم ٣٠. ومنه قوله تعالى: «فلك خير وأحسن تأويلاً»، [النساء ٥٩].

(١٥) البقرة ٢١٩. ومنه قوله تعالى: «أتى الفريقين غير متفاناً وأحسن تدبياً»،
[مريم ٧٣]

(١٦) الحديد ١٠. ومنه قوله تعالى: «وللوا: نحن أكثر أموالاً ولولاداً»، [سبا
٣٥].

(١٧) ينظر في فلك الى:

المتخبط للمبرد [تحف: محمد عبد الحلق عطيمه - القاهرة ١٣٨٦ هـ] ١ / ١٦٨،
ومجالس العلماء للزجاجي [تحف: عبد السلام محمد هارون - الكويت ١٩٦٢ م]

٣٢٢، والنسبيل لابن مالك [تحق: محمد كامل بركات - القاهرة ١٣٨٨ م] ١٣٣.
(١٨) قال كعب بن زهير [المتخبط ٦٧] يخبر بالمفرد عن الجمع:

كانت مواهيد هرثوب لها مثلاً
وما مواهيد إلا الأباطيل

(١٩) مالم يجهل على اللغة الخاصة (لغة أكلوني البراهيت). ينظر الى الكتاب ٢ /
٤١. وما جاء في الكتاب [١ / ٢٣٧]: «ومن قال: (أكلوني البراهيت) لنت على
حدّ قوله: مررت برجلين أحمرين أبواه».

(٢٠) ينظر في ذلك الى شرح الاشموني [بحاشية الصبان - طبعة دار إحياء الكتب
العربية] ١ / ١٩٢، ومنحة الخليل لمحمد محي الدين عبد الحميد [طبعة شرح ابن
عقيل المذكور آنفاً] ١ / ١٩٦، ١٩٧.

(٢١) ينظر في الكتاب الى:

ومن: ٢ / ١٠٥، ٤ / ٢٢٨.

وما: ١ / ١٢٧، ٢ / ١٠٥.

وأي: ٢ / ٣٩٨، ٣ / ٦٩.

ومد: ٤ / ٢٢٦.

ومد: ٣ / ٢٨٧.

وينظر الى تلك المفردات في مصفحات حروف المعاني ككل في موضعه منها.
ومن تلك المصفحات: معاني الحروف للمراي [تحق: د. عبد الفتاح إسمايل شامي